تقرير حول الرقابة المالية على بلدية المنيهلة
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية
تصرف سنة 2019

تعدّ بلدية المنيهلة (فيما يلي البلدية) ضمن البلديات الثمانية الجديدة التي تمّ إحداثها بمقتضى الأمر عدد 600 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 وتضمّ البلدية خمس عمادات وهي المنيهلة والرفاهة والنصر والبساتين و15 أكتوبر علما بأنها كانت قبل ذلك ضمن بلدية "التضامن والمنيهلة". وتولت محكمة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2019 والتحقق من إحكام إعداد حسابها المالي وصحة البيانات المسجّلة به ومصداقيّتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وتمّ تقديم الحساب المالي للبلدية والوثائق المدعمة له إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 13 جويلية 2020.
وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة والمعطيات المستخرجة من المنظومة المعلوماتية الخاصة بتنفيذ الميزانية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وخلصت أعمال الرقابة إلى الرأي الآتي:

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات

خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2019 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المالية المعنية.

ويبين الجدول التالي نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية 2019 قبضا وصرفا:

بالدينار

العنوان		الجزء		الصنف	المقابيض
مقابيض العنوان الأول	1	المداخيل الجبائية الاعتيادية	1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	2.792.984,815
			2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية	281.856,654
			3	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	357.193,019
			4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0,000
	2	المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	5	مداخيل الأملاك البلدية	27.993,149
			6	المداخيل المالية الاعتيادية	2.586.324,068
	موارد العنوان الأول				**6.046.351,705**
مقابيض العنوان الثاني	3	الموارد الخاصة للبلدية	7	منح التجهيز	1.311.483,940
			8	مدخرات وموارد مختلفة	2.206.004,116
	4	موارد الاقتراض	9	موارد الاقتراض الداخلي	351.386
	5	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	12	الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	110.671,762
	موارد العنوان الثاني				**3.979.545,818**
موارد ميزانية البلدية					**10.025.897,523**

العنوان		الجزء		القسم	المصاريف
العنوان الأول: نفقات التصرف وسداد فائض الدين	1	نفقات التصرف	1	التأجير العمومي	2.106.632,888
			2	وسائل المصالح	1.655.813,284
			3	التدخل العمومي	274.440,987
			4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0,000
	2	سداد فوائد الدين	5	فوائد الدين	116.480,972
	نفقات العنوان الأول				**4.153.368,131**
العنوان الثاني: نفقات التنمية وسداد أصل الدين	3	نفقات التنمية	6	الإستثمار المباشر	580.170,500
	4	تسديد أصل الدين	10	تسديد أصل الدين (أصل الدين الداخلي)	173.131,726
	5	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	18.394,858
	نفقات العنوان الثاني				**771.697,084**
مجموع نفقات ميزانية البلدية					**4.925.065,215**
نتيجة السنة المالية 2019 (فائض ميزانية 2019)					**5.100.823,308**

سجلت ميزانية بلدية المنهلة للسنة المالية 2019 فائضا فاق 5,1 م.د وبلغت نسبة خلاص الأجور 50,7% من نفقات العنوان الأول وهي نسبة أقل من المعيار المرجعي المقدر بنسبة 55% من نفقات العنوان الأول.

ولم تحقق البلدية مؤشر استقلالية مالية جيّد، حيث بلغت نسبة المناب من المال المشترك 42,1% من موارد العنوان الأول ممّا يعني أن البلدية تعوّل بنسبة 57,9% (70% كحدّ أدنى) على مجهودها الذاتي في تعبئة الموارد المالية لتغطية نفقات التصرف وتسديد فوائد الدين.
وقد بلغ الفائض الصافي للعنوان الأول نسبة 31,3% متجاوزا بذلك المعيار المرجعي (20% كحدّ أدنى). ومكّنت هذه الوضعية البلدية من تمويل أكثر من 39% من نفقات العنوان الثاني عبر فائض العنوان الأول. وظلّ توظيف الفائض الصافي للعنوان الأول في تمويل مشاريع تنموية محدودا باعتبار أن البلدية صرفت أقل من 10% منه لتمويل نفقات العنوان الثاني.

ويبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المالية للبلدية بعنوان سنة 2019:

المؤشر	المعيار	النتيجة المحققة %
الاستقلالية المالية	أكثر من 70	57,9
وزن نفقات التأجير (أو هامش التصرف)	أقل من 55	50,7
وزن نفقات الاستثمار	-	15,7
القدرة على الادخار	أكثر من 20	31,3
القدرة على إرجاع القروض	أكثر من 100	653,3
نسبة المقابيض المستعملة لتسديد مصاريف التنمية وتسديد أصل الدين	-	9,2

وقد أسفرت الأعمال الرقابية على العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان السنة المالية 2019 عن جملة من الملاحظات تعلقت أساسا بالموارد والنفقات المنجزة في إطار الصفقات والتصرف في الأعوان والأملاك.

I. الموارد

شملت الفحوصات الرقابية في هذا المجال تحليل الموارد وتعبئتها.

أ- هيكلة الموارد

تمّ النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية انطلاقا من حسابها المالي.

1- موارد العنوان الأول

بلغت مقابيض العنوان الأول 6,046 م.د في موفى السنة المالية 2019 وتجاوزت نسبة المداخيل الجبائية الاعتيادية منها 56% والبقية متأتية أساسا من المداخيل المالية الاعتيادية وخاصة المناب من المال المشترك.

وتأتّت المداخيل الجبائية الاعتيادية والبالغة 3,432 م.د من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة بنسبة 81,4% فضلا عن كلّ من مداخيل "إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية" ومن "معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات" على التوالي بنسبتي 8,2% و 10,4%.

ويبرز الجدول الموالي هيكلة المداخيل الجبائية الاعتيادية:

	الصنف	المقابيض بالدينار	النسبة%
1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	2.792.984,815	81,4
2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية	281.856,654	8,2
3	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	357.193,019	10,4
الجزء الأول: المداخيل الجبائية الاعتيادية		**3.432.034,488**	**100**

وتمثّل المعاليم على العقارات المبنية و على الأراضي غير المبنية والبالغة 1,929 م.د أهمّ الموارد بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وذلك بنسبة ناهزت 69%. أما فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فقد بلغت 670,674 أد أي حوالي 24% من مجموع المعاليم على العقارات والأنشطة.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة المعاليم على العقارات والأنشطة:

المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة		**المبلغ بالدينار**		**النسبة (%)**
المعاليم الموظّفة على العقارات	المعلوم على العقارات المبنية	1.073.328,648		38,4
	المعلوم على الأراضي غير المبنية	855.861,615		30,7
المعاليم الموظّفة على الأنشطة	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	670.674,552	863.794,552	30,9
	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	5.000,000		
	معاليم أخرى	188.120,000		
مجموع المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة		**2.792.984,815**		**100**

أما فيما يتعلق "بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية" فقد بلغت 2,614 م.د متأتية أساسا من المداخيل المالية الاعتيادية بنسبة ناهزت 98,9% وبقيمة 2,586 م.د، في حين اقتصرت من جهتها مداخيل الأملاك على 27,993 أ.د.

2- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني 3,979 م.د تأتّت أساسا من "الموارد الخاصة للبلدية" وتحديدا من منح التجهيز ومن مدخرات وموارد مختلفة في حدود على التوالي 1,311 م.د و2,206 م.د أي بنسبة 88,39% ومن موارد الاقتراض بنسبة 8,83% مصدرها حصريّا الاقتراض الداخلي ولم تتجاوز الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة 2,78% وذلك لمشاريع تهم الرياضة والتربية البدنية(39,700 أ.د) والشباب (70,971 أ.د) .

وجدير بالذكر أن البلدية حقّقت فائضا صافيا في مستوى العنوان الأول قدره 1,719 م.د خصص منه مبلغ 173,131 أ.د لتسديد أصل الدين من العنوان الثاني وهو ما يعكس قدرة البلدية على مزيد تمويل مشاريع تنموية بالمنطقة.

ب- تعبئة الموارد

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بتقدير الموارد وإعداد جداول تحصيلها وتثقيلها لدى المحاسب العمومي وبتوظيف المعاليم واستخلاصها.

1- تقدير الموارد

بلغت جملة مقابيض ميزانية 2019 المحققة فعليا 10,025 م.د مقابل تقديرات نهائية في حدود 9,244 م.د ممّا أسفر عن تجاوز الموارد المحقّقة بنسبة 8,5% مقارنة مع التقديرات النهائية.
وبلغت مقابيض العنوان الأول 6,046 م.د متجاوزة التقديرات النهائية للميزانية بنسبة 14,9% ويعود ذلك أساسا إلى تجاوز مقابيض "المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة" (2,792 م.د) بنسبة 43% من مجموع التقديرات النهائية في حين لم تتجاوز مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (27,993 أ.د) نسبة 41% من مجموع التقديرات النهائية.
وفي ما يلي جدول يحوصل أهمّ المقابيض المنجزة خلال سنة 2019:

بالدينار

بيان المقابيض	التقديرات النهائية لميزانية 2019	بقايا الاستخلاص إلى 2018-12-31	تثقيلات 2019	المطروحات	المبالغ الواجب استخلاصها	المقابيض المنجزة خلال 2019	المقابيض المنجزة / تقديرات الميزانية	نسب الاستخلاص %
المعلوم على العقارات المبنية	650.000	917.594,019	1.398.765,479	31.371,550	2.284.987,948	1.073.328,648	165	47
المعلوم على الأراضي غير المبنية	450.000	417.488,980	829.194,674	7.060,962	1.239.622,692	855.861,615	190	69
معاليم على الأنشطة	855.000	0	863.794,552	0	863.794,552	863.794,552	101	100
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي	336.000	0	281.856,654	0	281.856,654	281.856,654	84	100
مداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري	48.000	21.576,616	0	0	21.576,616	0	0	0

وبلغت التقديرات النهائية المتعلقة بالمعلوم على العقارات المبنية 650 أ.د بعنوان سنة 2019 وهو ما يمثل 71 % من بقايا الاستخلاص إلى غاية موفى سنة 2018 و61% من المقابيض المنجزة خلال سنة 2019. وكذلك الشأن بالنسبة للتقديرات النهائية المتعلقة بالمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2019 التي كانت في حدود 450 أ.د أي ما يمثّل 53 % من المقابيض المنجزة خلال نفس السنة.

وأوضحت البلدية بأن ذلك راجع أساسا إلى الإحصاء العشري لسنة 2006 وسنة 2016 حيث تسبب في إدخال عديد الأخطاء على جدول التحصيل.

أما بالنسبة لمداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري، فإنّ البلدية لم تحقق مقابيض منجزة خلال السنة علما بأنّ بقايا الاستخلاص إلى غاية موفى 2018 كانت في حدود 21,5 أ.د.

على صعيد آخر بلغت مقابيض العنوان الثاني 3,979 م.د مما أسفر عن نسبة إنجاز فاقت 128% مقارنة مع التقديرات الأولية للميزانية. وتعود هذه الوضعية إلى تجاوز " الموارد الخاصة للبلدية " لتقديرات الميزانية بنسبة 16,2%.

كما تحصلت البلدية على قروض من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 345,386 أ.د وعلى موارد متأتية من الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة (الرياضة والتربية البدنية) قدرها 39,7 أ.د.

وفيما يلي جدول يحوصل تنفيذ الميزانية بالمقارنة مع التقديرات الأولية والنهائية:

بالدينار

البيان		التقديرات الأولية	التقديرات النهائية	الفارق	المقابيض الفعلية	نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات الأولية	نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات النهائية
مجموع موارد العنوان الأول			5.264.500	-	6.046.351,705	**114,9**	
صنف 1	المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة		1.955.000	-	2792984,815	**143**	
صنف 2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		336.000	-	281.856,654	**84**	
صنف 3	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات		512.500	-	357.193,019	**70**	
صنف 5	مداخيل الملك البلدي الاعتيادية		67.500	-	27.993,149	**41**	
صنف 6	المداخيل المالية الاعتيادية		2.393.500	-	2.586.324,068	**108**	
مجموع موارد العنوان الثاني		**3.105.271,762**	**3.979.548,762**	**874.277**	**3.979.545,818**	**128,2**	**100**
جزء 3	الموارد الخاصة للبلدية	3.028.300	3.517.491	489.191	3.517.488,056	**116**	**100**
جزء 4	موارد الاقتراض	6.000	351.386	345.386	351.386	**5856**	**100**
جزء 5	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	70.971,762	110.671,762	39.700	110.671,762	**156**	**100**
مجموع موارد البلدية		**8.369.771,762**	**9.244.048,762**	**874.277**	**10.025.897,52**	**119,79**	**108,45**

2- إعداد جداول التحصيل وتوظيف المعاليم

تبيّن تأخير في إعداد جداول التحصيل من طرف مصالح البلدية وبالتالي تثقيلها لدى القابض.

وأوضحت البلدية بأن ذلك راجع إلى تسرب خطأ لمنظومة التصرف في موارد الميزانية في عدد الصفحات المستخرجة وتوّلت البلدية تصحيح الخطأ كما تولت إعادة إرسال مقررات جديدة لكل من الولاية و أمانة المال بتاريخ 09 جانفي 2019.

وتبيّن أنّه لا يتمّ إعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات وتلك المتعلّقة بالحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بالاعتماد على مرجعية موحّدة بين المحاسب العمومي والبلدية حيث تقتصر البلدية على تسجيل اسم المالك وعنوان العقار في حين يعتمد المحاسب

العمومي بخصوص عملية الاستخلاص أساسا على رقم بطاقة التعريف الوطنية أو على المعرّف الجبائي للمؤسسة الخاضعة للمعاليم البلدية.

ولا تساعد هذه الوضعية على تحديد المطالبين بالمعاليم بالدقة المطلوبة وعلى حسن سير عملية الاستخلاص في جميع مراحلها.

3- استخلاص المعاليم

لئن تتم عمليات استخلاص المعاليم البلدية عبر "المنظومة الإعلامية للتصرف في موارد الميزانية" فإنّ هذه الأخيرة تشكو العديد من النقائص خاصّة على مستوى الشمولية، حيث تبيّن وجود فوارق بين قائمة التوزيع اليومي للمقابيض حسب الفصول وقائمة التوزيع اليومي لوصولات المقابيض المستخرجة من نفس المنظومة.

وأوضحت البلدية في ردّها أنّه بالاتصال بالقابض البلدي أقرّ بوجود فوارق غير متكرّرة بين قائمة التوزيع اليومي للمقابيض و قائمة التوزيع حسب الفصول ويتمّ التفطّن إليها عن طريق المتابعة اليومية للمقابيض.

1.3 المعاليم المثقلة

بلغت بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي غير المبنية إلى موفى سنة 2019 مبلغ 1,595 م.د.

وقد تبيّن في هذا الإطار ضعف عدد الإعلامات التي تم توجيهها للخاضعين للمعاليم البلدية الراجعة لبلدية المنيهلة والإجراءات الجبرية المتخذة ضد المتلددين على الخلاص[1] مقارنة بعدد الفصول المثقّلة والبالغة 26.922 فصلا مثقلا خلال سنة 2019 .

2.3 المعاليم غير المثقلة

تبيّن وجود إشكاليات تحول دون قيام البلدية باستخلاص معاليم الإشغال الوقتي للملك البلدي واتفاقيات رفع الفضلات على غرار عدم توفير الأعوان والوسائل بالصفة الكافية للإدارة الفرعية للمعاليم والشؤون الاقتصادية حتى يتسنى تعزيز قدرة البلدية على تعبئة مواردها الذاتية.

[1] 279 إعلام خلال المرحلة الرضائية و269 إنذار خلال المرحلة الجبرية.

فبالنسبة للإشغال الوقتي للملك البلدي، بلغ عدد المؤسسات المنتصبة بالمجال الترابي للبلدية والتي تولت وضع علامات إشهارية بواجهات محلاتها 535 مؤسسة خلال سنة 2019. و تبيّن في هذا الإطار أنّه لا يقع إعداد جداول المقاربة بين المعاليم المستخلصة وقائمة المؤسسات التي تولت وضع علامات إشهارية بواجهات محلاتها، حيث أنّ مصالح البلدية تعتمد فقط على الوصولات التي يقع تقديمها من قبل المطالبين بالمعاليم دون التنسيق مع القباضة البلدية، ممّا من شأنه أن يؤدي إلى فقدانها لجزء هام من هذه المعاليم.

كما بلغ عدد القرارات المتعلقة بالمنتفعين بالإشغال الوقتي للطريق العام 109 قرارا في موفى سنة 2019 مقابل معاليم غير مستخلصة في حدود 15.574 دينار.
و تبيّن أنّ 84% من قائمة المنتفعين بالإشغال الوقتي للطريق العام تتضمّن مقاه ومطاعم وأكشاك والبقية لبعض المهن الحرّة وبعض المحلات التجارية كما تبيّن أنّه إلى غاية موفى سنة 2020 لم يتمّ العمل بقرار ضبط تعريفة معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود المؤرخ في 3 سبتمبر 2020.

وأوضحت البلدية في ردّها أنّه يتوفر لديها جدول إحصاء يقع بمقتضاه متابعة الاستخلاصات و التنسيق مع القابض البلدي و أنّها ستسعى إلى تثقيل الديون المترتبة عن هذه المعاليم. كما ستتولّى توظيف معلوم رخص نصب آلات الوقود على محطات التزود بالوقود.

أما بالنسبة للمعاليم عن خدمات عمومية مقابل دفع أجر، فقد بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة في موفى سنة 2019 بعنوان رفع الفضلات 32 اتفاقية. كما بلغت المعاليم غير المستخلصة بنفس السنة 3.100 دينار.

وجاء بردّ البلدية أنّها "لم تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها تجاه بعض المؤسسات نتيجة انتهاء العلاقة التعاقدية مع الشركة المكلفة برفع الفضلات وضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة مصلحة النظافة مقارنة بشساعة المنطقة وما تشهده من نمو ديمغرافي كبير وهو ما سيتمّ تداركه خلال سنة 2021 عندما يتمّ التعاقد مع شركة جديدة لرفع الفضلات مما يخفف الضغط على البلدية ويسمح لها بتخصيص الموارد البشرية والمادية للإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات المتعاقدة معها."

وتوصي المحكمة في هذا الإطار إلى بذل مجهود إضافي في تعبئة الموارد الذاتية للبلدية وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المسداة في مجال رفع الفضلات والاتجاه نحو إبرام اتفاقيات على المدى المتوسط (بين 3 و5 سنوات) خاصة مع المؤسسات المتواجدة بالمنطقة.

II. تنفيذ النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول للسنة المالية 2019 حوالي 4,153 م.د تعلقت بمصاريف التأجير (50,7%) وبمصاريف وسائل المصالح (39,9%) وبمصاريف التدخل العمومي (6,6%) وبخلاص فوائد الدين (2,8%). أما مصاريف العنوان الثاني فلم تتجاوز 771,697 أ.د، 75% منها بعنوان استثمارات مباشرة و 22% بعنوان تسديد أصل الدين.

وقد تمّ في هذا الإطار الوقوف على ملاحظات بخصوص التخطيط للصفقات العمومية وإجراءات إبرامها وتأدية النفقات المنجزة.

أ- برمجة المشاريع

تبيّن تعطّل إنجاز المشاريع المبرمجة بالمخططات السنوية للاستثمار البلدي فضلا عن محدودية نجاعة الطلب العمومي بالنسبة إلى صفقات الأشغال وتعدّد طلبات العروض غير المثمرة خلال سنة 2019.

1. المشاريع المبرمجة بالمخططات السنوية للاستثمار البلدي

سجّل ضعف إنجاز نفقات التنمية مردّه أساسا تعطّل في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة بالمخططات السنوية للاستثمار البلدي إلى غاية موفى سنة 2018 من ذلك تعود بعض المشاريع المعطّلة إلى سنة 2013 على غرار مشروع تهيئة دار الشباب بوادي الرومي، كما أنّ 8 مشاريع تنموية تعود للفترة 2014-2018 لم يتمّ استهلاك الاعتمادات المرصودة بعنوانها والبالغة 2,494 م.د إلى غاية موفى سنة 2018.

فضلا عن ذلك، تبيّن عدم ضبط البلدية لحاجياتها بدقة وسوء تحديد الأولويات في برمجة وإنجاز بعض المشاريع، حيث تبيّن أنّه تمّ بتاريخ 21 مارس 2019 تنقيح المخطط السنوي للاستثمار البلدي لسنة 2019[2]، وذلك من خلال إدراج بعض الاعتمادات بعدد من الفصول بعنوان نفقات جديدة بالعنوان الثاني والترفيع في الاعتمادات المخصصة لبعض المشاريع بكلفة أولية من 5,777 م.د إلى 6,197 م.د تعلقت أساسا بمشاريع البناء والتهيئة والتعبيد واقتناء المعدّات.

2. محدودية نجاعة الطلب العمومي بالنسبة إلى صفقات الأشغال

2 جلسة الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2019

أوجبت أحكام الفصل 8 من الأمر المنظم للصفقات العمومية[3] أن يعدّ المشتري العمومي في بداية كل سنة مخططا تقديريا سنويا لإبرام الصفقات العمومية وفقا لمشروع الميزانية على أساس نموذج موحّد وجدول زمني.

وقد تبيّن في هذا الإطار عدم قدرة البلدية على إبرام وإنجاز الصفقات المبرمجة بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات العمومية لسنة 2019 في الآجال حيث تجاوز إنجاز بعض الصفقات الجدول الزمني المحدّد على غرار مشروع التنوير العمومي برنامج 2018 ومشروع اقتناء وسائل النقل (وذلك للمرة الثالثة) فضلا عن الإعلان عن طلبات بعض العروض بصفة متأخرة مقارنة بالجدول الزمني المحدّد على غرار مشروع التنوير العمومي برنامج 2019 ومشروع تهيئة مقرّ الروضة البلدية سابقا.

كما اتّضح في نفس الإطار عدم قدرة البلدية على إنجاز بعض الصفقات على غرار مشروع تعبيد الطرقات برنامج 2018 ومشروع تهيئة حجرات الملابس بالملعب البلدي ومشروع اقتناء معدات نظافة وطرقات للمرة الثالثة ومشروع تهيئة قصر البلدية.

3. تعدّد طلبات العروض غير المثمرة خلال سنة 2019

تبيّن خلال سنة 2019 تعدّد طلبات العروض غير المثمرة، حيث تمّت إعادة طلبات عروض تعود لسنوات سابقة وفيما يلي أمثلة في الغرض.

1.3 مشروع تعبيد الطرقات "برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2018" (طلبات عروض عدد 2019/2 و2019/7)

*** إخلالات بكراسات الشروط وإعادة طلب العروض**

تمّ الإعلان عن طلب العروض عدد 2019/2 بتاريخ 25 أفريل 2019، وقد وردت على الإدارة البلدية 6 عروض في الآجال، وعليه تمّ خلال جلسة لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الإجراءات المبسطة بتاريخ 28 جوان 2019 قبول 4 عروض تتراوح بين 204.346,800د و 235.037,495 د والتي هي في مجال التقديرات المنجزة من طرف مكتب الدراسات المتعهّد والبالغة 223.654,564 د.

إلاّ أنّ اللجنة المذكورة واصلت عملية التقييم بتاريخ 3 جويلية 2019 ووقع خلالها ملاحظة وجود خطأ بجدول الأسعار والتفصيل التقديري المقدم من طرف مكتب الدراسات بالفصلين الأوّل والسادس من شأنه أن يؤثر على عملية تقييم العروض المالية. كما تمّ خلال نفس الجلسة ملاحظة اختلاف في طلب توفير المؤيدات.

3 أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس2014 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

وقد ارتأت اللجنة اقتراح إلغاء طلب العروض وإعادة الإعلان عنه بعد عقد جلسة عمل مع مكتب الدراسات لإعادة النظر والتداول في صياغة كراس الشروط وإصلاح الأخطاء.

*** بطأ في الإعلان عن صفقة غير مثمرة وإعادة الإعلان عنها**

على إثر إلغاء طلب العروض عدد 2019/02، تمّ الإعلان عن طلب العروض عدد 2019/7 بتاريخ 10 سبتمبر 2019. وفي هذا الإطار ورد على البلدية عرض وحيد في الآجال بمبلغ قدره 293.217 د. وقد تمّ خلال جلسة لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الإجراءات المبسّطة بتاريخ 14 نوفمبر2019 الوقوف على أن الفارق بين مبلغ العارض وتقديرات الإدارة مشطّ.

وتمّت على إثر ذلك مراسلة مكتب الدراسات لموافاة البلدية بالتبريرات اللازمة. وأفاد المكتب المذكور بتاريخ 18 نوفمبر 2019 أنّ الدراسة تمّت سنة 2018 ممّا انجرّ عنه زيادة في الأسعار خاصة بالفصلين الثاني والثالث، ويعتبر التفاوت في الأسعار مقبولا إجماليا، أما بالنسبة للفصل الأول فإن السعر المقدّم من قبل العارض جدّ مشطّ مقارنته مع الأسعار المتداولة لذا وجبت مناقشته في السعر المقترح ومطالبته بجدول تفصيلي للأثمان.
وفي هذه الأثناء لم تتمكن مصالح البلدية من الاتصال بالعارض إلاّ بتاريخ 8 ماي 2020 وتمّ استدعاؤه لحضور جلسة مواصلة تقييم العروض بتاريخ 13 ماي 2020، أي بعد مرور 177 يوما من إجابة مكتب الدراسات و124 يوما من صلوحية العروض.

وقد تمّ خلال الجلسة المذكورة الوقوف على الشطط المفرط في الأثمان المعروضة وتحديدا الفصل الأول منه واستنتاج أنّ تبرير العارض من خلال الجدول التفصيلي للأسعار غير مقنع وغير مقبول وعليه وبعد الاطلاع على رأي مكتب الدراسات اعتبرت اللجنة أن الصفقة غير مثمرة واقترحت إعادة الإعلان عن الصفقة.

2.3 مشروع التنوير العمومي "برنامج الاستثمار البلدي التشاركي 2018" (طلب عروض عدد 2019/5)

تمّ الإعلان عن طلب العروض عدد 2019/5 بتاريخ 16 ماي 2019، وقد وردت على الإدارة البلدية 4 عروض في الآجال، وعليه تمّت خلال جلسة لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الإجراءات المبسّطة بتاريخ 30 سبتمبر 2019 ملاحظة وجود اختلاف في طلب توفير المؤيدات مع الملحق عدد 8 بخصوص التقييم الفني للمعدّات مما ترتبت عنه صعوبة في اعتماد ما هو منصوص عليه بالفصل الحادي عشر الخاص بالشروط الفنية الدنيا الواجب توفيرها. ومن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى إمكانية عدم حثّ

المقاولين على المشاركة في طلب العروض أو تقديم عروض غير مطابقة لكراس الشروط وبالتالي تقليص مجال المنافسة وارتفاع تكلفة المشروع.
أمّا بخصوص الشروط الفنية الدنيا المطلوبة للإطار البشري، فقد تبيّن للجنة أنّ طلب العروض غير مثمر خاصة أن كلا العارضين لم يحترما الشروط الفنية الدنيا المطلوبة بخصوص الإطار البشري. وقد ارتأت اللجنة اقتراح إعادة الإعلان عن طلب العروض بعد عقد جلسة عمل مع مكتب الدراسات لإعادة النظر والتداول في صياغة كراس الشروط وإصلاح الأخطاء المذكورة.

3.3 مشروع اقتناء وسائل نقل (طلب عروض 2019/01 للمرة الثالثة) ومشروع اقتناء معدّات نظافة وطرقات (طلب عروض عدد 2019/03 للمرة الثالثة)

يعود طلب العروض غير المثمر عدد 2019/1 الخاص باقتناء وسائل نقل إلى القسطين الأول والثاني من طلبات العروض عدد 2018/02 و2018/03 التي لم تكن بدورها مثمرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصالح البلدية لم تقم بدراسة فنية حول ما هو متوفر بالسوق ومن ثمّة تغيير الخصائص الفنية أخذا بعين الاعتبار ما هو متواجد بالسوق إلاّ بعد الإعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة (طلب العروض 2019/08).

أمّا بخصوص طلب العروض غير المثمر عدد 2019/03 للمرة الثالثة الخاص باقتناء معدّات نظافة وطرقات، فإنّه لم يرد على الإدارة البلدية أي عرض في الأجل المحدّد بكراس الشروط. وبناءا على ذلك تقرّر إعادة طلب العروض بالنسبة إلى القسط المتعلق باقتناء 3 شاحنات قالبة سعة 3م^3 مع تغيير الخاصيات الفنية.

وعموما تعود عدم قدرة البلدية على إبرام وإنجاز الصفقات المبرمجة إلى وجود شغور كلّي على مستوى إدارة المصالح الفنية وخاصة الإدارة الفرعية للتهيئة العمرانية والدراسات والأشغال وكافة المصالح الملحقة بها، مما نتج عنه تكليف عون إداري بالإشراف على الإدارة المذكورة، وهو ما نتج عنه أخطاء فنية على مستوى إعداد كراسات الشروط الفنية للمشاريع وتعطيل إسناد الصفقات وبالتالي إنجاز المشاريع وعدم القدرة على متابعة المشاريع المبرمجة.

ب- صفقات عن طريق التفاوض المباشر

أسفر فحص مراحل إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات بالتفاوض المباشر عن نقائص تعلّقت أساسا بتحديد الحاجيات المتعلقة باقتناء قطع غيار وإصلاح وصيانة المعدّات في الآجال.

وفي هذا الإطار بلغ مجموع المبالغ المفوترة بعنوان اقتناء قطع غيار وإصلاح المعدات موضوع الصفقة المبرمة خلال سنة 2019 الحدّ الأقصى للكلفة التقديرية للصفقة البالغة 50.000 دينار. وتعود آخر عملية فوترة إلى تاريخ 25 سبتمبر 2019، ممّا انجرّ عنه عدم اقتناء قطع غيار وإصلاح المعدّات موضوع الصفقة. وهو ما تبيّن من خلال التقرير[4] المؤرخ في 15 أوت 2019 والتذكير[5] المؤرخ في 16 سبتمبر 2019 المقدّمين من قبل المكلّف بالورشة وصيانة المعدّات، حول بلوغ المبلغ المخصص للإصلاح والتزوّد بقطع غيار موضوع الصفقة وطلب توفير اعتمادات إضافية لصيانة وإصلاح المعدّات الراجعة بالنظر للصفقة المذكورة إلى موفى سنة 2019.

ت- طلبات العروض لسنة 2019

اتضح من خلال فحص مراحل إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات عن طريق طلبات عروض وجود نقائص تعلّقت أساسا بتحديد الحاجيات وبتقديم الوثائق والضمانات المالية للصفقات وببطء خلال مراحل إبرام الصفقات أدّى إلى انقضاء مدّة صلوحية بعض العروض وبتأخير في خلاص بعض المزوّدين.

1. طلب عروض بإجراءات مبسّطة عدد 2019/10 خاص بمشروع التنوير العمومي "برنامج الاستثمار البلدي التشاركي 2018 "

تبيّن في خصوص مراحل إبرام الصفقة أنّ الفترة الفاصلة بين جلسة تقييم العروض ومحضر فتح الظروف الإدارية والفنية والمالية بلغت 62 يوما. كما تبيّن أن الفترة الممتدّة بين الموافقة على إسناد الصفقة و مراسلة المقاول بقبول الصفقة كانت في حدود 4 أشهر. وارتفعت الفترة الفاصلة بين مراسلة المقاول بقبول الصفقة والإذن الإداري للإعلام بالمشروع في إنجاز أشغال إلى 98 يوما. وبلغت بذلك الآجال الفاصلة بين تاريخي الإعلان عن طلب العروض والإذن الإداري للإعلام بالمشروع في إنجاز أشغال سنة كاملة.

أمّا بخصوص الضمان النهائي للصفقة وخلافا لكل من الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلّق بتنظيم الصفقات العمومية الذي نصّ على أنّه لا يتمّ إرجاع الضمان الوقتي أو التزام الكفيل بالتضامن المقدم من قبل المتحصل على الصفقة إلا بعد تقديمه للضمان النهائي وذلك في أجل عشرين يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الصفقة وللفصل 26 من كراس الشروط الإدارية الخاصّة بالصفقة الذي نصّ على أن يقدّم الضمان النهائي للصفقة في أجل 20 يوما ابتداءا من تاريخ تبليغ الصفقة، فقد تبيّن تجاوز أجل العشرين يوما المذكور، حيث لم يتمّ تقديم الضمان النهائي من قبل

[4] يتضمّن ضرورة القيام بالصيانة الفورية للشاحنة الضاغطة سعة 7 م^3.

[5] يتضمّن ضرورة القيام بالصيانة الفورية لثلاث شاحنات ضاغطة وشاحنة قالبة.

صاحب الصفقة إلاّ بتاريخ 11 أوت 2020، في حين تسلّم المراسلة المتعلقة بقبول الصفقة بتاريخ 1 جويلية 2020 أي بعد 41 يوما.

2. طلب عروض عدد 2019/8 خاص باقتناء وسائل نقل

تمّ في مرحلة أولى عرض تقرير تقييم العروض المالية والفنية على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 26 نوفمبر 2019. وتمّ على إثر ذلك تحديد موعد 12 ديسمبر 2019 للنظر في تقرير تقييم العروض لفائدة البلدية. إلاّ أنّه تمّ إرجاء النظر وذلك لعدم حضور الآمر بالصرف.
وفي مرحلة ثانية تمّت إعادة عرض تقرير تقييم العروض المالية والفنية على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية المجتمعة بتاريخ 6 فيفري 2020 والذي جاء بالموافقة على التقرير.

وأدّت هذه الوضعية إلى انتهاء مدّة صلوحية العروض (90 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض) حيث انقضت بتاريخ 13 جانفي 2020، ممّا أدّى إلى مراسلة العارض من قبل مصالح البلدية لتمديد صلاحية الضمان الوقتي علما بأنّ طلب العروض عدد 2019/8 هو إعادة لطلبات عروض متكررة وغير مثمرة عدد 2018/02 و2018/03 و2019/01 والمتمثّلة في القسطين الأول والثاني.

3. طلب عروض بإجراءات مبسّطة عدد 2019/6 المتعلّقة بتعيين مكتب دراسات أو مهندس استشاري لانجاز مشروع التنوير العمومي بمدينة المنيهلة

تمّ الإعلان عن طلب العروض عدد 2019/6 بتاريخ 25 جويلية 2019. وقد لاحظت لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الإجراءات المبسّطة أنّ معدل العروض المالية الواردة والبالغة 35.482 د أقل من الحدّ الأدنى المتعلّق بالصفقات بإجراءات مبسّطة بخصوص الدراسات. وإزاء هذه الوضعية تمّ تحويل الملف إلى لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات التي اجتمعت بتاريخ 6 أكتوبر 2019.
وأدّى سوء التقدير إلى آجال إضافية كان بالإمكان تفاديها وذلك بالإعلان عن استشارة في الغرض عوضا عن طلب عروض.

فضلا عن ذلك، اتضح إمضاء ملحق لعقد الصفقة بتاريخ 19 أوت 2020 وذلك لإصلاح آجال الدراسة 70 يوما عوضا عن 55 يوما كما وردت بنصّ الاستشارة طبقا للفصل 3 من كراس الشروط الإدارية الخاصة.

4. طلب عروض عدد 2019/9 خاص باقتناء شاحنة مجهّزة بسلّم

لوحظ بخصوص طلب العروض الخاص باقتناء شاحنة مجهّزة بسلّم تأخير في خلاص المزوّد، حيث خلافا للفصل التاسع من كراس الشروط الذي نصّ على أنّه يتمّ الخلاص بمقتضى تحويل مصرفي أو بريدي من طرف المحاسب المكلّف بالخلاص في أجل 45 يوما من تاريخ الاستلام الوقتي للمعدات بدون أي تحفظ، تمّ إصدار الأمر بالصرف بتاريخ 28 أفريل 2020 أي بعد 103 يوم من تاريخ القبول الوقتي الموافق ليوم 16 جانفي 2020.

III. التصرّف في الأعوان و في الأملاك

1. التصرف في الأعوان

تبيّن ضعف نسب التأطير ببلدية المنيهلة حيث لم تتجاوز 7% ممّا لم يساعد على تجسيد الهيكل التنظيمي للبلدية. وفي هذا الإطار تمّ الوقوف على عدم توفّر العديد من المصالح والإدارات الفرعية التابعة لكل من إدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة تنمية الموارد والشؤون القانونية والأملاك، فضلا عن شغور كلّي على مستوى إدارة المصالح الفنية وخاصة منها الإدارة الفرعية للتهيئة العمرانية والدراسات والأشغال وكافة المصالح الملحقة بها.

وبلغت نسبة الشغور العام بالتنظيم الهيكلي للبلدية نسبة 74%.

2. التصرف في المنقولات

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب علاوة على إدارته لأموال البلدية ومسك حسابياتها مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذر عليه مسكها مباشرة يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته ويقوم في موفى كل سنة مالية بإجراء جرد عام لتلك المكاسب.

إلاّ أنّه تبين عدم مسك مصالح البلدية لحسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة والأملاك التي في تتصرف فيها والمعدات اللازمة لنشاطها، حيث اقتصرت على دفتر الأثاث. كما لم يتمّ تكوين لجنة جرد يعهد لها سنويا القيام بالجرد لجميع ممتلكات البلدية وإعداد محاضر في الغرض إلاّ بتاريخ 25 سبتمبر 2020.

3. التصرف في العقارات

على إثر إحداث بلدية المنيهلة بمقتضى الأمر عدد 600 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016، تمّت إحالة 9 عقارات من بلدية التضامن إلى بلدية المنيهلة، فضلا عن إحالة المنطقة الحرفية من قبل المجلس الجهوي بأريانة خلال سنة 2017.

ويبلغ عدد فصول الملك البلدي العقاري الخاص 9 عقارات مضمّنة بدفتر الملك البلدي الخاص. وبمراجعة الدفتر سابق الذكر وما توفر من وثائق متعلقة بأوجه استغلال الملك العقاري البلدي تبيّن أن جميع العقارات التي في يد البلدية غير مرسّمة باسمها إلى حدود موفى سنة 2020.
وإزاء افتقار البلدية لإدارة فرعية للشؤون القانونية والأملاك، لم تبادر المصالح البلدية في الانطلاق في إجراءات الترسيم والحصول على شهائد ملكية في الغرض إلاّ خلال سنة 2019 بمراسلة كل من الإدارة الجهوية للملكية العقارية بأريانة وبلدية التضامن و ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري. ولم تتمكّن البلدية من مجابهة مصاريف الأشغال الفنية المزمع إنجازها من قبل ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بسبب عدم رصد اعتمادات في الغرض.

وتدعى البلدية إلى تدعيم إطاراتها البشرية و التعاون مع جميع الجهات العمومية المعنية ورصد اعتمادات كافية لمجابهة مصاريف الأشغال الفنية الضرورية لتسوية وضعية جميع الوضعيات العقارية بما يوفر الحماية القانونية لها من جهة وبما يوفر للمرفق العام البلدي مقوّمات العمل في أفضل الظروف من جهة أخرى خاصّة مع توفّر إمكانية إنشاء مرافق بلدية أخرى على غرار سوق يومي بالمنطقة.

وعلى صعيد آخر تبيّن وجود إشكاليات في خصوص المنطقة الحرفية، ذلك أنّ من جملة 51 محلا، 13 منها فقط مستغلّة عن طريق عقود كراء و14 مستغلّة بدون عقود كراء و13 مستغلة للسكن دون وجه حقّ و11 محلّا شاغرا.
أمّا بخصوص المحلات المستغلّة عن طريق عقود كراء، فقد تمّ الوقوف على عدم تثقيل الديون المتخلّدة بذمّة الشاغلين منذ إحالة المنطقة إلى بلدية المنيهلة في سنة 2017 وذلك إلى غاية موفى سنة 2020.
ولم تتول البلدية إبرام سوى 8 ملاحق لعقود الكراء من جملة 13 وذلك خلال شهر سبتمبر 2019 دون مراجعة معين الكراء الشهري للمحلات التي يعود أغلبها إلى سنة 2006. ويتراوح معين الكراء الشهري بين 100 دينار و160 دينار في حين أنّ القيمة الكرائية الافتتاحية للمحلات المشابهة حسب وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية كانت في حدود 1.800 دينار و2.280 دينار سنويا أي بمعين كراء شهري يتراوح بين 150 دينار و190 دينار.

وبخصوص بقيّة المحلات، فقد صادق المجلس البلدي بتاريخ 29 ديسمبر 2018 على كراء المحلات التجارية الشاغرة عن طريق بتّة عمومية إلاّ أنّه وإلى غاية موفى سنة 2020، لم يتمّ ذلك.

إجابة البلدية

بيان الإخلال	الإجابة
I- الموارد **ب- تعبئة الموارد** **1- تقدير الموارد**	- بخصوص ملاحظتكم المتعلقة أساسا بالتقديرات النهائية لمزانية سنة 2019 لم يأخذ بعين الاعتبار كامل مبلـغ بقـايا تثقيلات السنوات السابقة و تثيقل سنة 2019 و ذلك للاعتبارات التالية: - وجود عديد العقارات(بدون اسم ، غير معروف .....) - وجود عديد العقارات تحمل رمز منطقة التضامن(05/02...) - وجود عديد العقارات المكررة - وجود عديد العقارات مثقلة بمبالغ غير صحيحة (توظيف معلوم لمساحات غير صحيحة) - وجود عديد العقارات لعائلات معوزة (معفية من الاداء) السبب يرجع اساسا الى الاحصاء العشري لسنة 2006وسنة 2016 حيث تسبب في ادخال عديد الاخطاء على جدول التحصيل و يعود ذلك الى : • الطريقة الجديدة للإحصاء بالخلايا لم تكن مجدية على الميدان • افتقار البلدية الى الأعوان أصحاب الخبرة في مجال الإحصاء و التنزيل بالمنظومة • فك الارتباط بين بلدية التضامن و المنهلة وإبقاء جل الأعوان أصحاب الخبرة في بلدية التضامن و تعزيز بلدية المنهلة بأعوان حضائر بدون تأطير على المنظومة و لا خبرة في المجال اجتهدوا لإنجاح الإحصاء العشري • تولت مصلحة الاداءات خلال السنوات المنقضية النظر في جميع الملفات و المطالب لطرح المبالغ المثقلة خطـأ و إعـداد قرار طرح في الغرض بالنسبة للعقارات المبنية وقع طرح (98.744.144د)و العقارات الغير مبنية وقع طرح(259.215.692د).
2- إعداد جداول التحصيل و توظيف المعاليم	أشرتم إلى انه تم الوقوف على تأخير في إعداد جداول التحصيل من طرف مصالح البلدية الذي ادى بدوره الى التاخير في عمليات تثقيلها لدى القابض نفيدكم علما أن تثقيل لسنة 2019 تم في الأجال القانونية اي قبل موفى سنة 2018 حيث وقع ارسال مقررات التثقيل لكل من أمانة المال و الولاية يوم 25 ديسمبر 2018 و لكن نتيجة تسرب خطأ لمنظومة GRB في عدد الصفحات المستخرجة قمنا بتصحيح الخطأ و أرسلنا مقررات جديدة لكل من الولاية و أمانة المال بتاريخ 09 جانفي 2019.
3-استخلاص المعاليم	تمت الاشارة الى وجود فوارق بين قائمة التوزيع اليومي للمقابيض حسب الفصول و قائمة التوزيع اليومي للوصولات المقابيض المستخرجة من نفس المنظومة فهذا يرجع أساسا الى خلل على مستوى المنظومة (GRB recette) اضافة الى انه ليس كل من يتحصل على سند استخلاص وقتي من مصلحة

1.3 المعاليم المثقلة	الاداءات و الاستخلاصات يتصل مباشرة بالقباضة البلدية (العديد من المواطنين بعد حصوله على سند استخلاص وقتي يرفض خلاص المعلوم بالقباضة البلدية و بالتالي يحتفظ بالوصل عنده) وعند الاتصال بالقابض البلدي أفادنا بالمعطيات التالية: - من جملة النقائص التي تشكو منها تطبيقة GRB "التصرف في موارد الميزانية" تبين لنا من خلال الممارسة - وجود فوارق في بعض الأحيان بين قائمة التوزيع اليومي للمقابيض و قائمة التوزيع حسب الفصول. الا أنه بالمتابعة اليومية للمقابيض نتفطن الى هذه الفوارق التي ليست متكررة الا اننا لا نعرف لها تفسيرا ولا طريقة اصلاحها - الحل بالنسبة لنا هو معرفة تلك الفوارق و الفصل الذي يعود اليها و ادراجه في تطبيقة ادب في مكانه الصحيح. * تمت الاشارة الى ضعف عدد الاعلامات التي تم توجيهها الى الخاضعين للمعاليم البلدية الراجعة لبدية المنيهلة نفيدكم علما أن توزيع الاعلامات هو من مشمولات القباضة البلدية (عن طريق السيد عدل الخزينة) بالنسبة لمصلحة الاداءات والاستخلاصات نقوم بتوفير كل ما يحتاجه السيد عدل الخزينة كلما اتصل بنا (من رقم بطاقة التعريف الوطنية،عنوان المالك،المعرف الجبائي،ارقام الهاتف،الفاكس،الرسم العقاري....) وذلك لمساعدته للتعرف و الاتصال بالمدينين. كما تقوم مصلحة الاداءات و الاستخلاصات بتوزيع اعلامات أولية بدون مصاريف لتعزيز عمل القباضة البلدية(سنة 2019 وقع توزيع عدد 16698 اعلامات للعقارات المبنية و 3747 اعلاما للعقارات التجارية) وتوجيه مراسلات لاصحاب المبالغ الكبرى في العقارات الغير مبنية. و عند اتصالنا بالسيد عدل الخزينة أفدنا بالمعطيات التالية: جوابا على سبب ضعف عدد الاعلامات التي تم توجيهها للخاضعين للمعاليم البلدية الراجعة لبلدية المنيهلة و الاجراءات الجبرية المتخذة ضد المتداينين على الاستخلاص - احداث بلدية جديدة مما سبب في تاخير في تقسيم مرجع الفصل بين بلدية التضامن و المنيهلة لا يوجد خلية استخلاص بالقباضة - تعمير اعلامات و المحاضر و الاعتراضات باليد ثم تبليغها ثم تسجيلها في الاعلامية ثم في الكراس الخاص بعدل الخزينة مما يسبب في أخذ وقت طويل و جهد كبير و هذا المجهود عن طريق عدل الخزينة وحده. أخذه وقت قانوني في التبليغ و هو شهر بين الاعلام الاول و الاجراءات الجبرية لكل تتبع -عدم توفر حاسوب لتحصل على البيانات في الاستخلاص او عدم صعوبة في التبليغ للاراضي غير المبنية لعدم وجود المدين بالمكان و عدم تسجيل عنوان واضح بمصلحة الاستخلاص التابعة للبلدية و تحيين رقم بطاقة التعريف او المعرف الجبائي للمدين مما يصعب تتبعه بالجراءات الجبرية - عدم صحة المعلومات في تحول من ارض بيضاء الى سكن - صعوبة في التنقل (على حسابي الخاص) - صعوبة في التبليغ مع المدين لوجود تهديدات كلامية و احيانا بدنية

	- عدم الاستقرار الامني في المنطقة بسبب الاحتجاجات - الدقة في التبليغ في تسلم و الامضاء للمدين و هذا يأخذ وقت طويل مع المدين لعدم تفهمه
2-3 المعاليم غير المثقلة:	*** الإشغال الوقتي للملك البلدي** - يتوفر لدى البلدية جدول إحصاء بمقتضاه يقع متابعة الإستخلاصات و التنسيق مع القابض البلدي و ستسعى البلدية إلى تثقيل الديون المترتبة عن هذه المعاليم. كما ستتولّى البلدية توظيف معلوم رخص نصب آلات الوقود على محطات التزود بالوقود. *** معاليم عن خدمات عمومية مقابل دفع أجر (إتفاقيات رفع الفضلات)** - أبرمت البلدية عدد 32 إتفاقية لرفع الفضلات إلا أننا لم نتمكن من الإيفاء بإلتزاماتنا تجاه بعض المؤسسات نتيجة إنتهاء االعلاقة التعاقدية مع الشركة المكلفة برفع الفضلات وضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة مصلحة النظافة مقارنة بشساعة المنطقة وما تشهده من نمو ديمغرافي كبير وهو ما سيتمّ تداركه خلال سنة 2021 عندما يتم التعاقد مع شركة جديدة لرفع الفضلات مما يخفف الضغط على البلدية ويسمح لها بتخصيص الموارد البشرية والمادية للإيفاء بإلتزاماتها تجاه المؤسسات المتعاقدة معها.
II- تنفيذ النفقات **أ- برمجة المشاريع** **1-** المشاريع المبرمجة بالمخططات السنوية للاستثمار البلدي	- بالنسبة لهذه النقطة وجبت الاشارة الى ان ذلك راجع بالأساس الى شغور كلي بالمصالح الراجعة بالنظر للادارة الفنية وهو ما تمت الاشارة اليه ضمن تقريركم - بالنسبة لملاحظتكم بخصوص تنقيح المخطط الاستثماري البلدي لسنة 2019 نفيدكم أن ذلك قد تم تبعا للقرارات التي اتخذها المجلس البلدي سواءا لتدعيم مشاريع متواصلة حسب كلفة بعض المشاريع او لبرمجة مشاريع جديدة وذلك تبعا لمحضر جلسة المجلس البلدي في دورته العادية المنعقدة بتاريخ 2019/03/02 المتعلقة بالمصادقة على تنقيح ميزانية سنة 2019 (ترفيع/تنقيص و توظيف الاعتمادات غير الموزعة) بعد ايقاف الحسابات المالية من طرف القابض البلدية على مستوى الموارد و النفقات وضبط المبلغ النهائي للمال الاحتياطي (المصاحيب نسخة من مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 2019/03/02 + نسخة من مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 2019/03/21) وثيقة عدد01- (مجموع وثائق عدد02)
2- محدودية نجاعة الطلب العمومي بالنسبة إلى صفقات الأشغال	- **تجاوز انجاز الصفقة للجدول الزمني المحدد** بالنسبة لمشروع اقتناء وسائل نقل للمرة الثالثة لسنة 2019: • تم احترام المخطط التقديري بخصوص الإعلان عن طلب العروض 2019/01/26 • تم احترام المخطط التقديري بخصوص آجال فتح العروض 2019/02/26 ،وبعد فتح العروض تم اعداد مراسلات استكمال الوثائق بتاريخ 2019/02/28 الموافق ليوم الخميس وحدد آخر اجل لاستكمال الوثائق بيوم 2019/03/12 أي في اجل سبعة أيام بداية من 2019/03/04 دون احتساب ايام العطلة الأسبوعية للإدارة (السبت و الأحد الموافق لـ 9 و2019/03/10)

• اجتمعت لجنة التقييم بتاريخ 2019/03/15 و احيل الملف الى لجنة الصفقات بتاريخ 2019/04/12 أي بعد 27 يوما، و تبرر هذه الفترة بتوالي انعقاد جلسات التقييم الفني حسب ظروف عمل العون التقني المكلف بمصلحة الورشة وصيانة المعدات طالب الخدمة باعتبار وان طبيعة عمله تقتضي التواجد الميداني طيلة اليوم نظرا لافتقار البلدية لاطار فني مختص يمكن ان يعوضه علاوة على تمتع رئيسة مصلحة الصفقات و الشراءات بعطلة لاسباب صحية عائلية لمدة 8ايام بداية من 2019/03/22 وعطلة مرضية لمدة يوم 2019/04/08 و لا يوجد اطار بالمصلحة يمكن ان يعوضها ،هذا إضافة الى تضمن شهري مارس و افريل ليومي عطلة وطنية 20 مارس و9 افريلواعتبار أيام الراحة الأسبوعية (السبت والأحد) وقدرها 08 ايام • تم موافاة الإدارة البلدية باجابة لجنة الصفقات بتاريخ 2019/04/19 تحت عدد4902(مراسلة عدد4429 بتاريخ 2019/04/19) الموافق ليوم الجمعة وطلب منا مدها بتوضيحات بخصوص الفصل الخاص بالمكيف و تقديم تقرير بخصوص اقتراح اللجوء الى التفاوض المباشر للقسط الثاني • تمت مراسلة العارض بتاريخ 2019/04/22 للتوضيح بخصوص المكيف (مراسلتنا عدد2030 بتاريخ 2019/04/22) • تمت اجابتنا في الغرض من طرف العارض بتاريخ 2019/04/25 تحت عدد5090 الموافق ليوم الخميس • انعقدت لجنة التقييم من جديد بتاريخ 2019/04/29 الموافق ليوم الاثنين • احيل الملف الى لجنة الصفقات من جديد بتاريخ 2019/05/31 (مراسلتنا عدد2907 بتاريخ 2019/05/31) • تمت اجابتنا من طرف لجنة الصفقات بتاريخ 2019/07/04 تحت عدد6919 (مراسلة عدد6490 بتاريخ 2019/06/21) وكانت التوصيات بإعادة الإعلان مع تغيير الخاصيات الفنية باعتبار لما هو موجود بالسوق **طلب عروض غير مثمر** و تزامنا مع العطل الصيفية خلال شهري جويلية و اوت 2019 و بعد التقصي من طرف الفني المكلف بمصلحة الورشة وصيانة المعدات بخصوص الخاصيات الفنية المتوفرة بالسوق المحلية تم إعادة الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 2019/09/10 • تم فتح العروض بتاريخ 2019/10/14 • تم توجيه مراسلات للعارضين بخصوص استكمال وثائق بتاريخ 2019/10/24 وذلك بسبب غياب رئيسة مصلحة الصفقات والشراءات بسبب وفاة والدها وعدم وجود اطار بالمصلحة يمكن ان يعوضها وقد حدد آخر اجل لقبول الإجابة بتاريخ 2019/11/04دون اعتبار أيام عطل	

الاستراحة الأسبوعية و الأعياد الرسمية • تم الشروع في تقييم العروض بتاريخ 2019/11/07 • تم احالة الملف الى لجنة الصفقات بتاريخ 2019/11/27 (مراسلتنا عدد6822 بتاريخ 2019/11/26) و تبرر هذه الفترة بتوالي جلسات التقييم الفني حسب ظروف عمل العون التقني المكلف بمصلحة الورشة وصيانة المعدات طالب الخدمة باعتبار وان طبيعة عمله تقتضي التواجد الميداني طيلة اليوم نظرا لافتقار البلدية لاطار فني مختص يمكن ان يعوضه هذا الى جانب اعتبار أيام الراحة الأسبوعية (السبت والأحد) وقدرها 06 ايام • تمت افادتنا من طرف لجنة الصفقات بارجاء النظر في الملف لعدم حضور آمر الصرف بتاريخ 2019/12/18 تحت عدد13839 (مراسلة عدد10072 بتاريخ 2019/12/16) وحيث تزامن هذا التاريخ مع حجم العمل خلال فترة آخر السنة لغلق ميزانية سنة 2019 تم إعادة الملف الى لجنة الصفقات بتاريخ 2020/01/28 (مراسلتنا عدد376 بتاريخ 2020/01/21 • تمت موافاتنا بالاجابة من طرف لجنة الصفقات بتاريخ 2020/02/07 تحت عدد1345(مراسلة عدد1212 بتاريخ 2020/02/07) بالموافقة بخصوص القسط الأول و إعادة الإعلان عن طلب العروض بالنسبة للقسط الثاني • تم تنزيل النتيجة بالمرصد الوطني للصفقات بتاريخ 2020/02/07 (وثيقة المرصد) الموافق ليوم الجمعة و بعد مرور 5ايام دون اعتبار يومي عطل الاستراحة تم اعداد الاعلام بقبول الصفقة بتاريخ 2020/02/18 تحت عدد1084 و بالرغم من الاتصلات الهاتفية العديدة بالمزود لاعلامه باسناده الصفقة و تسليمه الوثائق التعاقدية لتسجيلها الا أنه لم يتصل بالإدارة البلدية الا بتاريخ 2020/02/28 • لم يتم موافاتنا بالضمان النهائي و العقد الا بتاريخ 2020/05/05 تحت عدد2991 بسبب فترة الحجر الصحي الشامل و الجزئي • تم اعداد اذن مصلحة للمزود بتاريخ 2020/06/12 تحت عدد2487 الموافق ليوم الجمعة و تسلمه المزود بتاريخ 2020/06/16 الموافق ليوم الثلاثاء وذلك بعد إتمام إجراءات الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف • تم القبول الوقتي لوسائل النقل بتاريخ 2020/06/29 تحت عدد2703 أي بعد 13 يوما باعتبار أيام عطل الاستراحة الأسبوعية في حين ان اجل التسليم حدد بتسعون يوما. (مجموع وثائق عدد03) <u>بالنسبة لمشروع التنوير العمومي برنامج 2018:</u> • تسلم مكتب الدراسات اذن التزود بتاريخ 2018/09/10	

- وبعد عقد عديد الجلسات مع مكتب الدراسات لمناقشة مختلف مكونات المشروع و الاتفاق عليها تم احالة ملفات طلب العروض من الادارة الفنية الى مصلحة الصفقات و الشراءات بتاريخ 2019/05/13
- تم الاعلان عن طلب العروض بتاريخ 2019/05/16
- تم فتح العروض بتاريخ 2019/06/18 و تولت اللجنة باعتبارها لجنة فتح وتقييم العروض في التثبت و التدقيق في الوثائق الادارية و الفنية و المالية المقدمة من طرف العارضين مما استغرق حيز من الوقت نظرا لعدد الملفات الواردة وهي (04) و تماشيا مع ظروف عمل المهندس باعتبار وان صبغة عملها تتطلب الحضور بمختلف الجلسات بمختلف الادارات ذات العلاقة بطبيعة عملها اضافة الى تنقلها للمعاينات الميدانية حيث كانت مكلفة بجميع المهام المناطة بمختلف المصالح الفنية الراجعة بالنظر للادارة الفنية نظرا لافتقار البلدية لاطار فني يمكن له ان يعوضها ، وتم اعداد مراسلة استكمال الوثائق بتاريخ 2019/07/26 وتوجيهها للعارضين بتاريخ 2019/07/29 و حدد آخر اجل يوم 2019/08/06
- وحيث غادرت المهندسة المشرفة على المشروع البلدية بسبب نقلتها الى وزارة الشؤون المحلية و البيئة بتاريخ 2019/08/01،وحيث تمتع التقني الذي عوض المهندس في الاشراف على المشروع بعطلة استراحة لمدة 11 يوما بداية من 2019/08/14 الى غاية 2019/08/24،وحيث تمتعت رئيسة مصلحة الصفقات و الشراءات بعطلة استراحة بداية من 2019/09/16 الى غاية 2019/10/04 بسبب وفاة والدها مما تسبب في تعطيل مواصلة تقييم العروض الى غاية 2019/09/30 وتم النظر فيه من طرف لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الاجراءات المبسطة بتاريخ 2019/10/06 وكانت التوصيات باعادة الاعلان عن طلب العروض بعد عقد جلسة عمل مع مكتب الدراسات لاعادة النظر والتداول في صياغة كراس الشروط واصلاح بعض الأخطاء
- **طلب عروض غير مثمر**
- تم اعادة الاعلان عن طلب العروض بتاريخ 2019/10/23
- تم فتح العروض بتاريخ 2019/11/26 و تولت اللجنة باعتبارها لجنة فتح وتقييم العروض في التثبت و التدقيق في الوثائق الادارية و الفنية و المالية المقدمة من طرف العارضين مما استغرق حيز من الوقت نظرا لعدد الملفات الواردة وهي (06) و تماشيا مع امكانية التئام اللجنة بسبب ظروف عمل التقني المكلف بقسم التنوير العمومي و التقني المكلف بمصلحة الأشغال و تعهد البناءات باعتبار وان صبغة عملهما تتطلب الحضور الميداني طيلة اليوم نظرا لافتقار البلدية لاطار فني يمكن له ان يعوضهما، الى جانب غياب بعض الأعضاء وخاصة الفنيين حيث تمتع التقني الأول بعطلة استراحة بداية من 2019/12/09 الى غاية 2019/12/19 ، وحيث تمتع التقني

بعطلة استراحة بداية من 2019/12/23 الى غاية 2019/12/30 وحيث تمتعت رئيسة مصلحة الصفقات و الشراءات بعطلة استراحة بداية من 2019/12/24 الى غاية 2019/12/28 لاسباب عائلية صحية وامام هذه الوضعية لم تتمكن اللجنة من اعداد مراسلات استكمال الوثائق الا بتاريخ 2020/01/10 وتوجيهها للعارضين لاستكمال الوثائق الا بتاريخ 2020/01/13 وبعد انتهاء الفترة الاضافية التي حددت بسبعة ايام بداية من 2020/01/13 دون اعتبار ايام الراحة الأسبوعية و ايام عطل الأعياد الرسمية

وتواصلت عملية تقييم العروض بتاريخ2020/01/27 وتم النظر فيه من طرف لجنة الشراءات الخاصة بالصفقات وفق الاجراءات المبسطة بتاريخ 2020/02/20واقترحت اسناد الصفقة.

- تمت المصادقة على الصفقة من طرف امر الصرف بتاريخ 2020/02/24
- تم الحصول على تاشيرة مراقب المصاريف بتاريخ 2020/03/25

و بسبب الدخول في فترة الحجر الصحي الشامل، وحيث لم يتم موافاتنا بنسخ من عقود الصفقة من طرف مكتب الدراسات الا بتاريخ 2020/06/26 بالرغم من مطالبته بذلك تبعا لمراسلتنا عدد1515 بتاريخ 2020/04/17 وعبر البريد الالكتروني

- تم اعلام المزود بالصفقة ومده بالوثائق التعاقدية بتاريخ 2020/07/01
- تم موافاتنا بالعقود مسجلة من طرف المزود بتاريخ2020/07/15 تحت عدد5210

و لم نتمكن من مده باذن المصلحة لعدم موافاتنا بالضمان النهائي و بمصادقة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز

- وتمت موافاتنا بالضمان النهائي بتاريخ 2020/08/11تحت عدد6470 و بمصادقة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بتاريخ 2020/10/12 تحت عدد8715
- وبتاريخ 2020/10/19 تم تسليم المزود الاذن بالمصلحة. (مجموع وثائق عدد04)

<u>عدم قدرة الادارة البلدية على انجاز صفقات</u>: (مشروع تعبيد الطرقات برنامج 2018-اقتناء معدات نظافة و طرقات للمرة الثالثة-تهيئة حجرات الملابس بالملعب البلدي)

ناتج عن عدم توفر العدد الكافي من الرصيد البشري المختص في المجال الفني (مهندس معماري فقط) مقابل حجم العمل المناط بعهدة الادارة الفنية (اعداد ومراجعة مثال التهيئة العمرانية،مثال التهيئة التفصيل،دراسة ملفات رخص البناء و التقاسيم،المعاينات الميدانية،رخص الربط بمختلف الشبكات العمومية.....)

<u>عدم قدرة الادارة البلدية عن الاعلان عن طلب العروض</u>: (مشروع تهيئة قصر البلدية برنامج 2019)

احدثت اللجنة الفنية للبناءات المدنية ببلدية المنيهلة بتاريخ 2019/09/12 وتم تعيين مكتب الدراسات من طرف اللجنة بتاريخ 2019/10/30

	وبعد عقد عديد الجلسات مع مكتب الدراسات لمناقشة مختلف مكونات المشروع و الاتفاق عليها وذلك تماشيا مع ظروف تفرغ عمل المهندس المكلف بالمساعدة الفنية من طرف الادارة الجهوية للتجهيز أو بلدية التضامن نظرا للشغور الكلي الذي سبق ذكره بالادارة الفنية تم موافاة مصلحة الصفقات و الشراءات بملف طلب العروض في قرص ضاغط بتاريخ 2020/12/28 (جدول ارسال عدد10979 بتاريخ 2020/12/28) وحيث تزامن هذا التاريخ مع نهاية السنة المالية وضغط وحجم العمل خلال هذه الفترة لغلق ميزانية سنة 2020 ونظرا لقلة الرصيد البشري بمصلحة الصفقات و الشراءات (رئيس مصلحة فقط) سيتم الاعلان عن طلب العروض من طرف المصلحة المذكورة في اقرب الاجال بعد اتمام اجراءات الاستشارة الخاصة باختيار صحيفة للتعامل معها بخصوص نشر اعلانات طلب العروض بالتوازي مع نشره عبر منظومة الشراء على الخط وبالمرصد الوطني للصفقات. (مجموع وثائق عدد05) **<u>الاعلان عن طلب العروض بصفة متاخرة مقارنة بالجدول الزمني المحدد</u>**: <u>بالنسبة لمشروع التنوير العمومي ومشروع تهيئة مقر الروضة البلدية سابقا:</u> يعزى هذا التاخير لعدم توفر الاطار الفني القادر على دراسة الملفات و احالتها الى مصلحة الصفقات و الشراءات في الآجال بما يضمن احترام البرنامج التقديري السنوي
3- تعدد طلبات عروض غير مثمرة خلال سنة2019	**<u>1-3 مشرع تعبيد الطرقات برنامج الاستثمار التشاركي لسنة 2018 (طلبات العروض عدد2019/02 و2019/07)</u>**: • بخصوص الاخلالات التي تم التفطن اليها من طرف لجنة التقييم الخاصة بالصفقات وفق الاجراءات المبسطة ببلدية المنيهلة فهي ناتجة عن عدم وجود اطار فني مختص بالادارة البلدية لمناقشة كراسات الشروط مع مكاتب الدراسات • وبخصوص البطء في الاعلان عن صفقة غير مثمرة و اعادة الاعلان عنها فهو ناتج عن صعوبة الاتصال بمكتب الدراسات لمدنا برايه بخصوص اجابة العارض رغم الاتصالات المبذولة من طرف الادارة بمختلف الوسائل المتاحة ولم تتمكن من الاتصال به الا بتاريخ 2020/05/08 مع العلم ان هذه الفترة تزامنت مع فترة الحجر الصحي الشامل و الجزئي (مجموع وثائق عدد06) **<u>2-3 مشروع التنوير العمومي برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2018 (طلب عروض عدد2019/05):</u>** بخصوص الاخلالات التي تم التفطن اليها من طرف لجنة التقييم الخاصة بالصفقات وفق الاجراءات المبسطة ببلدية المنيهلة فهي ناتجة عن عدم التفطن اليها من قبل الفني **<u>3-3 مشروع اقتناء وسائل نقل (طلب عروض عدد2019/01 للمرة الثانية) ومشروع اقتناء معدات نظافة و طرقات (طلب عروض عدد2019/03 للمرة الثالثة):</u>** بالنسبة لهذا المشروع تم الاعتماد في تحديد الخاصيات الفنية على المنشور عدد18 بتاريخ 2012/03/30

	حول اقتناء العربات السيارة بالمصالح العمومية حيث لم يرد على الادارة البلدية ما يفيد عدم اعتماده علما انه وردت عروض في الغرض ولم يكن طلب العروض مثمر لعدم استكمال الوثائق من طرف العارض في الآجال الاضافية التي منحتها الادارة وعند عرض الملف غلى لجنة الصفقات و التداول فيه تم افادتنا خلال الجلسة بامكانية تغيير الخاصيات الفنية وعدم الاعتماد على المنشور المذكورو اعادة الاعلان عن طلب العروض وعليه تم اقتراح تغيير الخاصيات الفنية و اعادة الاعلان عن طلب العروض و تمت موافقة اللجنة على ذلك. (مجموع وثائق عدد07)
ب- صفقات عن طريق التفاوض المباشر	تبعا لملاحظتكم بخصوص النقائص المتعلقة بتحديد الحاجيات مما ادى الى عدم قدرة البلدية على القيام باقتناء قطع غيار و اصلاح وصيانة المعدات نفيدكم ان ذلك راجع بالأساس الى عدم استقرار الأسطول البلدي حيث تم تدعيمه باقتناء معدات جديدة عن طريق صندوق القروض او تمويل ذاتي او هبة (تدعيم) باعتبارها بلدية حديثة التركيز وعليه يصعب تحديد الحاجيلت بكل دقة <u>اقتناء قطع غيار واصلاح المعدات موضوع الصفقة المبرمة عن طريق التفاوض المباشر</u> تم ابرام الصفقة بداية من سنة 2018 وهي قابلة للتجديد مرتين وحيث لم نسجل عجز في استهلاك مبلغ الصفقة خلال سنة 2018 وعليه تم تجديد الصفقة بنفس المبلغ علما وانه عند استغلال كافة اعتمادات الصفقة خلال سنة 2019 تواصلت عملية اقتناء قع الغيار و الصيانة عن طريق الاستشارات
ت- طلبات العروض لسنة 2019	1- <u>طلب عروض باجراءات مبسطة عدد2019/10 خاص بمشروع التنوير العمومي "برنامج الاستثمار البلدي التشاركي 2018"</u> 1-1- مراحل ابرام الصفقة • بخصوص الفترة الفاصلة بين فتح العروض و تقييم العروض بالنسبة لطلب العروض عدد2019/10 تم فتح العروض بتاريخ 2019/11/26 و تولت اللجنة باعتبارها لجنة فتح وتقييم العروض في التثبت و التدقيق في الوثائق الادارية و الفنية و المالية المقدمة من طرف العارضين مما استغرق حيز من الوقت نظرا لعدد الملفات الواردة وهي (06) و تماشيا مع امكانية التئام اللجنة بسبب ظروف عمل التقني المكلف بقسم التنوير العمومي و التقني المكلف بمصلحة الأشغال و تعهد البناءات باعتبار وان صبغة عملهما تتطلب الحضور الميداني طيلة اليوم نظرا لافتقار البلدية لاطار فني يمكن له ان يعوضهما، الى جانب غياب بعض الأعضاء وخاصة الفنيين حيث تمتع التقني الأول بعطلة استراحة بداية من 2019/12/09 الى غاية 2019/12/19 ، وحيث تمتع التقني بعطلة استراحة بداية من 2019/12/23 الى غاية 2019/12/30 وحيث تمتعت رئيسة مصلحة الصفقات و الشراءات بعطلة استراحة بداية من 2019/12/24 الى غاية 2019/12/28 لاسباب عائلية صحية وامام هذه الوضعية لم تتمكن اللجنة من اعداد مراسلات استكمال الوثائق الا بتاريخ 2020/01/10 وتوجيهها للعارضين لاستكمال الوثائق الا بتاريخ 2020/01/13 وبعد انتهاء الفترة الاضافية التي حددت بسبعة ايام بداية من 2020/01/13 دون

اعتبار ايام الراحة الأسبوعية و ايام عطل الأعياد الرسمية واصلت اللجنة عملية تقييم العروض بتاريخ 2020/01/27 • بخصوص الفترة الممتدة بين الموافقة على اسناد الصفقة و مراسلة المقاول بقبول الصفقة نفيدكم بما يلي: - تمت المصادقة على الصفقة من طرف امر الصرف بتاريخ 2020/02/24 - تم التنزيل بالمرصد الوطني للصفقات بتاريخ 2020/02/24 بنفس اليوم - تم الحصول على تاشيرة مراقب المصاريف بتاريخ 2020/03/25 بعد فتح ميزانية سنة 2020 و الشروع في تنفيذها تم اعلام المزود بالصفقة بتاريخ 2020/07/01 ويبرر هذا التاخير بسبب الدخول في فترة الحجر الصحي الشامل حيث لم يتم موافاتنا بنسخ من عقود الصفقة من طرف مكتب الدراسات الا بتاريخ 2020/06/26 بالرغم من مطالبته بذلك خلال فترة الحجر الصحي الشامل بمقتضى مراسلتنا عدد1515 بتاريخ 2020/04/17 وعبر البريد الالكتروني • بخصوص الفترة الفاصلة بين مراسلة المقاول بقبول الصفقة والاذن الاداري للاعلام بالشروع في انجاز الأشغال لم نتمكن من مده باذن المصلحة لعدم موافاتنا بالضمان النهائي و بمصادقة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز وتمت موافاتنا بالضمان النهائي بتاريخ2020/08/11 و بمصادقة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بتاريخ 2020/10/12 و بتاريخ 2020/10/19 تم تسليم المزود الاذن بالمصلحة للشروع في انجاز الأشغال (مجموع وثائق عدد04)	
2-1- <u>الضمان النهائي للصفقة</u> تم الاتصال بالعارض هاتفيا عديد المرات قبل وبعد انقضاء الأجال و في كل اتصال يعدنا بموافاتنا به ، وفي اطار حرص الادارة البلدية على اتمام باقي اجراءات الصفقة وانطلاق الأشغال في اقرب الآجال ارتات الادارة البلدية مواصلة متابعة العارض و مطالبته بتقديم الضمان النهائي لتجنب فسخ الصفقة و مايترت عليها من اعادة الاعلان عن طلب العروض من جديد ومزيد التاخير في انجاز المشروع خاصة وانه لم يتوفر للبلدية الى حد هذا التاريخ اطار فني مختص يمكن التعويل عليه في اعداد ملفات طلب العروض ومتابعة المشاريع	
2- <u>طلب عروض باجراءات مبسطة عدد2019/06 المتعلق بتعيين مكتب دراسات او مهندس استشاري لانجاز مشروع التنوير العمومي بمدينة المنهلة</u> • تم ضبط تقديرات الادارة بما قدره (63اد) بخصوص دراسة مشروع التنوير العمومي برنامج	

	2019 باعتماد نسبة 07% من كلفة المشروع المقدرة ب900أد حسب ما هو متداول و معمول به من طرف مكاتب الدراسات بالاعتماد على الأمر عدد71 لسنة 1978 المؤرخ في 1978/01/26 والمتعلق بالموافقة على كراس الشروط الادارية العامة المنظمة لمهمات الهندسة و أشغال الهندسة العامة وحيث تجاوزت هذه التقديرات سقف الطلبات 50اد التي تستوجب ابرام صفقات في الغرض طبقا لمقتضيات الفص 5 من الأمر 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 و المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وعليه وتحسبا لأي وضعية و ربحا للوقت تم الاعلان عن طلب عروض حيث انه في صورة الاعلان عن استشارة و تبين ان المبلغ يفوق السقف المنصوص عليه بالفصل المذكور يتم اعادة الاعلان من جديد حيث أن آجال الاعلان عن استشارة اقل من آجال الاعلان عن طلب عروض 3- <u>طلب عروض عدد2019/09 خاص باقتناء شاحنة مجهزة بسلم</u> 4- <u>بخصوص التاخير في خلاص المزود</u> وردت الفاتورة الى الادارة البلدية بتاريخ 2020/01/16 أي بعد انتهاء السنة المالية 2019 وغلق الميزانية و لم يتسنى لنا خلاصها الى حين اتمام جميع الاجرائات الخاصة بفتح ميزانية سنة 2020 و الشروع في تنفيذها (غلق ميزانية 2019 من طرف القابض ونقل فواضل الاعتمادات الخاصة بميزانية التنمية) و بالرغم من تزامنها مع فترة الحجر الصحي الشامل تم خلاصها بتاريخ 2020/04/28(مجموع وثائق عدد12)
III- التصرف في الأعوان وفي الأملاك	في خصوص وضعية القرية الحرفية تجدر الإشارة بأن البلدية تولت تمكين عدد 13 متسوغ من ملاحق عقود لإمضائها و إرجاعها إلى البلدية حيث لم يرجع عدد 05 متسوغين ملاحق عقودهم مما دفع البلدية إلى تثقيل الملاحق الثمانية في إنتظار إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتلددين.